لمدير المسؤول

أ. د. عبد الفتاح الحجمري

مسؤولة التحرير

أ. إيمان محمد كامل النصر

العنوان :82، زنقة وادي زيز – أكدال – الرباط – ص.ب : 290 (المملكة المغربية)

الفاكس : 05.37.77.24.26 (212) / الهاتف 61.59.02.03 06 (212)/05.37.77.24.22 (212)

الموقع على الشابكة (الإنترنت) :www.arabization.org.ma

البريد الإلكتروني : bca.alecso@gmail.com/bca@arabization.org.ma

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د. محمود كامل الناقة : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/مصر.

أ.د. عباس الصوري : أستاذ التعليم العالي – جامعة محمد الخامس/الرباط

أ.د. ليلى المسعودي : أستاذة التعليم العالي – جامعة ابن طفيل/القنيطرة.

أ.د. أحمد العلوي (حسني أطلس) : رئيس جمعية اللسانيين المغاربة أستاذ التعليم العالي – جامعة محمد الخامس/الرباط.

أعضاء المجلس العلمي

أ.د. مروان المحاسني : رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا

أ.د. عبد الكريم خليفة : رئيس مجمع اللغة العربية الأردني/الأردن

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح : رئيس المجمع الجزائري للغة العربية/الجزائر

أ.د. علي أحمد محمد باكير بابكر : رئيس مجمع اللغة العربية/السودان

أ.د. دفع الله عبد الله الترابي : رئيس الهيئة العليا للتعريب/السوادان

أ.د. عز الدين ميهوبي : رئيس المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر)

أ.د. محمود أحمد السيد : نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا

أ.د. محمد محمد الجوادي : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ مصر

أ.د.مصطفى عبد السميع محمد : مركز البحوث التربوية والتنمية/مصر

أ.د. زيد إبراهيم العساف : مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر/ سوريا.

أ.د. عبد الفتاح الحجمري : مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط/المغرب

أ.د. عبد اللطيف عبيد : أستاذ باحث – المعهد العالي للغات/تونس

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية والتعريب والترجمة والمصطلح، المحررة باللغة العربية – أساسا – مع إمكان النشر باللغتين : الإنجليزية والفرنسية، فضلا عن نشر المشروعات المعجمية الصادرة باللغات الثلاث المشار إليها.
- التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث، مطبوعة ومصححة، مسجلة على أقراص حاسوبية ليزرية أو بالبريد الإلكتروني.
- تنشر البحوث في المجلة، بعد أن تخضع للتحكيم من قِبَل لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، للبت في مدى صلاحيتها للنشر، ولا تُرَدُّ البحوث إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- يشترط في البحث أن لا يكون قد نشر أو قُدّم للنشر في وسيلة نشر أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في اللسان العربي، بشرط أن يشير إلى ذلك.
- يجب أن تكون الصوّر والجداول واضحة إذا وجدت في البحث.
- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر – بالضرورة – عن وجهة نظر المنظمة ومكتبها بالرباط.
- يسمح باستعمال المواد المنشورة في المجلة، بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.
- يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية وعنوانه.

محتويات

- افتتاحية 11

- عن عالمية اللغة العربية وأزمتها : محاولة تركيب

د.محمد بلبول 15

- بنية النماذج المعرفية للزمن في اللغة العربية

د. عبد الكبير الحسني 35

- المعجم ثنائي اللغة في التراث العربي الإدراك للسان الأتراك لأبي حيان الأندلسي نموذجًا

د. منتصر أمين عبد الرحيم 81

- المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي

د. امحمد الملاخ، د. حافظ إسماعيلي علوي..... 109

- قضايا المصطلح البلاغي في المعجم الحديث

د. بن عيسى بطاهر..... 133

- المصطلحات الجدلية في طب الأسنان، وجهة نظر

د. فندي الشعراني..... 169

- مشكلة الترجمة في بعض المصطلحات الطبية، حالة مصطلح وبائيات نموذجا

د. عباس عبد الرحمن أحمد السيد 193

- المكتبة والشابكة (الإنترنت)مؤسسة تواجه أزمة هوية في عصر المعلومات الإلكتروني

أخيم بونتي، كلاوس سينوا.....201

- Are there adjectives or adverbs in Arabic?
A defence of the tradition

Ahmed Ech-Charfi 3

- Historia de la traducción del texto coránico en EspañaHistory of the Quranic text translation in Spain

Mohamed El-Madkouri Maataoui 49

افتتاحية

ارتبط الحديث عن اللغة العربية، في العديد من المنتديات واللقاءات والمناقشات العمومية في السنوات الأخيرة، بهيمنة شعور عارم يخصّ أزمة تجتازها اللغة العربية في الحياة العامة، وفي المنظومة التربوية والتعليمية، بحيث يبدو من الصعب تعيين مظاهر هذه الأزمة لتشعب منظوراتها وتعقدّها، لأنها تتعلق، حينا، بمنظومة القيم وسؤال الهوية، وترتبط، حينا آخر، بخصوصية الثقافة والاجتماع والاقتصاد والإعلام والتقانات.

لا أحد ينكر اليوم أن العالم العربي تواجهه تحديات المعرفية المعلوماتية، وتحتّم عليه النظر في وضعية استعمال اللغة العربية على الشابكة (الإنترنيت)؛ تشير الإحصائيات بهذا الصدد، أنه من بين قرابة المليارى مستعمل للإنترنيت هناك حوالي 535 مليون من مستعمليها بالإنجليزية، مقابل 445 مليون باللغة الصينية، بينما تأتي اللغة العربية في المرتبة السابعة بما يناهز 65 مليون مستعمل بهذه اللغة، أي ما يشكل 8,3 من العدد الإجمالي لمستعملي الإنترنيت عبر العالم.

من هنا أهمية السعي لأن تتمتع اللغة العربية بموقع متميز على صعيد توفير المعاجم الوظيفية والتخصصية على الشابكة ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من المهتمين والباحثين، وهذا تحدّ آخر تواجهه اللغة العربية وهي ترتاد أفق التقنيات الحديثة لتُغالبَ مظاهر التهميش، وسطوة اللهجات الممزوجة بالتعابير الأجنبية المنتشرة بوفرة في الأماكن العامة، ووسائل الإعلام والاتصال.

وفق هذا المنظور، تتجدّد العناية بشأن اللغة العربية بوضع خطة للارتقاء بها ودراسة مشكلات تعلّمها وتعليمها، ووضع الكتب المرجعية الميسِّرة لقواعدها ونحْوها وصرفها. هكذا، توجد اللغة العربية اليوم في صلب معركتنا الحضارية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ لأنها من مقوّمات

وجودنا وهويتنا، وركيزة انتسابنا للعصر الحديث وقد أضحى عالما صغيرا تتداخل فيها اللغات والثقافات. كما أن تملّك رصيد لغوي موحّد، وتنسيق الجهود البحثية وتوفير شبكة عربية للمصطلحات، وإنشاء معجمية حاسوبية محيّنة، يعد اليوم من الإجراءات الكفيلة بمواجهة صعوبات تدفق العلوم، كما أنها إجراءات تسمح للغة العربية بإقامة تفاعل نقدي مع المعرفة في مختلف مجالات البحث العلمي والاجتماعي والتقني.

لكن، هل هذه الإجراءات ،وغيرها، كفيلة بتشخيص موضوعي لأزمة اللغة العربية، ومُعِينة على تخطي آثارها السلبية في الإدارة والمدرسة والجامعة والحياة العامّة، وفق ما تقتضيه مقتضيات العصر الحالي من تحديث وتجديد لمنظومة القيم الفكرية والعلاقات الإنسانية؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال بوعي وعمق نقديين، ينبغي الأخذ بالاعتبار – من الناحية الفلسفية العامة – ما يميز الوضع اللغوي بالعالم العربي من غنى وتعدد والتباس أيضا، سواء في الحياة العامة، أو على مستوى الإدارة والتعليم والإعلام وغيرها من المجالات التي تتطلب "الاحتكام" إلى سياسة لغوية لها ما يبررها تاريخيا واجتماعيا وسياسيا.

تتصفُ الوضعية اللغوية في العالم العربي بجملة محدّدات تسمح بتواجد **ازدواجية لغوية** بين لغة عربية فصيحة رسمية بموجب اختيار حضاري مُوحد تبنّته الأمّة العربية منذ مجيء الإسلام وقيّدته في دساتيرها، ولغة عربية عامية ينحصر استعمالها في الحياة العامة؛ كما تتصف هذه الوضعية بتواجد **ثنائية لغوية** بين اللغة العربية واللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية خاصة). في ظل هذا الوضع تتصف اللغة العربية بالضعف، كما أن تنميتها على صعيد مناهج التعليم بقيت مفتقرة لإجراءات عملية تذيّل الصعوبات، وتنمي القدرات لدى المعلمين والمتعلمين على حدّ سواء. والحال أن وضعيةً متصفة بالثنائية والازدواجية،

كفيلة بأن تكون مصدر غنى للغة العربية وعونا على إضاءة مختلف المشكلات الراهنة التي تحول دون الارتقاء بها.

ما فتئ الحديث عن أزمة اللغة العربية يتسع ويتفرّع أمام ما أضحت تكتسبه اللغة (أية لغة) على المستوى الوطني والدولي؛ ولأن الترابط بين المجتمع والتنمية ينتج في الأغلب الأعمّ عن التقدم الحاصل في الإنتاج المعرفي والثقافي، فإن الاعتناء باللغة يغدو سمة من سمات التقدّم تلج المجتمعات، عبْرها ومن خلالها، فضاء التحديث وتجديد القيم. وقد استطاعت الأدبيات اللغوية العربية أن تراكم، في هذا الصدد، العديد من التوصيات وأوراق العمل والتشريعات الرسمية، واستحداث المقررات، وتصوّر أساليب التدريس واكتساب المهارات اللغوية، إلا أن أغلبها ظلّ سجين التقارير ولم يجد سبيلا للتنفيذ والتطبيق، لأن الخيار السياسي ظل متحكّما في تمثل الهندسة اللغوية بتعدد مجالاتها الاقتصادية والإعلامية والتعليمية والتقنية.

بهذا المعنى، لم تعد اللغة العربية، اليوم، بحاجة إلى توصيات إضافية أو خطط عامة ترصد واقع الحال وتستشرف أفق المستقبل؛ بقدر حاجتها الملحة إلى تعاون عربي فعّال وموحّد للناطقين بها، وقد تجاوز عددهم الثلاثمائة وخمسين مليون نسمة بما يُحلها المرتبة الخامسة عالميا بعد الصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، يمكنها من الولوج إلى مجتمع المعرفة وما يستتبعه من ضرورة التوفر على لغة معاصرة متجهة نحو مجتمع المعلومات في الاقتصاد والتجارة والصناعة ورقمنة المعارف.

للتنمية الاقتصادية، إذن، صلة بالتنمية اللغوية. لذلك، ينبغي أن يكون التطوّر الحاصل في محددات التنمية العربية، على مختلف الأصعدة، جزءا من التنمية اللغوية المنشودة، التي تتطلب تقويما علميا ونقديا لمجمل الخيارات اللغوية، ولواقع استعمالها في المرافق العمومية، وفي مجالات الإبداع والفكر والتعليم.

بهذا المعنى، تغدو اللغة ظاهرةً متعددة التجليات، وموطنا لرهانات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية تعدّ سبيلا للتشبع بثوابت الهوية الوطنية، والانفتاح، في الآن ذاته، على التنوع الثقافي واللغوي والحضاري العالمي.

معلوم أن اللغة كائن حيّ خاضع لمواضعات المجتمع وتحوّلاته؛ لذلك، فإن هذا الأخير يحتاج دوما إلى لغة متجددة وما يلازمها من إعادة النظر في التصوّرات الخاصة بالثقافة والسياسة والاقتصاد. ولعل الوعي بتحوّل اللغة وتحديثها ينبغي أن يكون جزءا من التحوّل الحاصل في المجتمع ثقافيا واجتماعيا وسياسيا؛ وهذا ما بلوره مشروع النهضة العربية منذ القرن التاسع عشر بارتكازه، فكريا، على تطوير وإحياء اللغة العربية شعرا ونثرا.

فهل نحتاج، اليوم، إلى نهضة جديدة تخرجنا من وضعية الفوضى اللغوية، وحالة الشعور بتراجع العربية الفصحى، وما لها وعليها من انعكاسات على مقومات الهوية والقيم وحركية التنوير؟

ربّما نعم ، ربّما ....

عبد الفتاح الحجمري

عن عالمية اللغة العربية وأزمتها
محاولة تركيب

محمد بلبول(*)

ولي لغتان نسيت بأيها كنت أحلم
لي لغة إنجليزية للكتابة طيعة المفردات
ولي لغة من حوار السماء مع القدس
فضية النبر
لكنها لا تطيع مخيلتي
محمد درويش

يستبدّ بالعرب شعور بأن لغتهم تتراجع مكانتها محليًّا ودوليًّا، وهو ما يبرر في نظرهم الحديث عن أزمة العربية[1]، لكن المفارقة أن هذا الشعور العارم لا تعززه دراسات علمية تُشخّص أزمة هذه اللغة. غالبًا ما يكون الحديث عن الأزمة مجرد انطباع يقوم على الملاحظة العفوية أو يتمظهر عبر غضب من طغيان اللغات الأجنبية في سوق التبادل اللغويّ المحليّ. المشكلة أننا عند حديثنا عن أزمة اللغة العربية نغيّب بعد المقارنة الذي من شأنه أن يساعدنا على فهم دينامية

(*) كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة محمد الخامس– أكدال – المغرب.

(1) العربية المعتبرة في هذا المقال هي العربية الفصحى المقابلة للعربيات المحكية والتي تشكل كلها متصلا لغويا يسمى العربية. ونترك للسياق وظيفة التمييز بين العربية باعتبارها متصلا لغويا يضم جميع العربيات الفصحى واللهجات وبين العربية الفصحى. بخصوص هذا التمييز انظر مقالة رمزي منير بعلبكي التي تحمل عنوان "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص، مجلة تبيُّن العدد1 المجلد الأول، العدد1، الدوحة، 1012.

اتصال اللغات وتحديد مكانتها وفق عوامل موضوعية تتعلق بالاقتصاد وبإنتاج المعرفة وحذق التقنية وبالمكانة الجيوسياسية للغة. هذه العوامل هي التي ترسم المعايير التي يتعيّن استيفاؤها لتقوية الإشعاع الحضاري للغة ما. أضف إلى هذا أننا لا نفصل منهجيًّا بوضوح بين اللّغة والسياسة اللّغويّة. فهل الأزمة أزمة لغة أم أزمة سياسة لغوية تبدأ من تعليم اللغة وتنتهي بتطوير اللغة قطاعيًّا: في التقنية والطّب والاقتصاد والبحث العلمي. سأحاول في هذه المقالة بسط بعض العناصر التي تساعد أولا على تحديد مكانة اللغة العربية في السوق العالمية للّغات وهي عناصر، أو لنقل مؤشرات، تجعلنا ننسب كثيرًا من الأحكام الصادرة في حق الوضعية اللسانية للأقطار العربية، ثم سأتطرق بعجالة إلى مؤشر الترجمة لأهميته في إبراز مكانة اللغة في سوق التبادل اللغويّ.

أقول، بدل الانكباب على تَعداد مظاهر أزمة العربية (تراجع مستوى الأداء، العزوف عن تعلّمها، ضعف ما ينشر بها فكريًّا وعلميًّا...) يحسن بنا أن نتوقف عند ما تتقاسمه هذه اللغة مع لغات أخرى من عناصر قوة وضعف لنتبيّن موقعها في عالمٍ متعددِ اللّغات ومتداخلِ الثقافات، ما يفرض طَرْح حالة اللغة العربية في سياقِ السعي إلى تطوير أفق ملائم يسمح بفهم التعدد اللغوي وتحديد أنماط ومحدّدات الاتصال بين اللغات في عالم يتنازعه قطبان: قطب يرى أن التنوع اللغويّ هو الأصل، وهو مظهر من مظاهر الغنى الثقافيّ، ويتعيّن بالتالي صونه والعمل على استدامته. وقطب يعتبره عبئًا تاريخيًّا يتطلب تدبيرُه تكاليفَ باهظة، وسيكون من المفيد التخلّص منه لتتمكن الغالبية الساحقة من سكان المعمور من الاستفادة من إسقاطات العولمة.

بموازاة هذا الاستقطاب، يتفرّع تقابلٌ نظريّ حول أهمية العولمة في صياغة حاضر اللّغات ومآلاتها. من المعروف أن النقاش الدائر حول اتصال اللّغات في سوق التبادل اللّغويّ تؤطّره نظرتان: نظرة أولى ترى أن العولمة مهدّدة للتنوّع

اللّغويّ، وتدعو إلى موقف مساواتي (égalitariste)، يتعامل مع اللغات انطلاقًا من المبادئ التالية:

- جميع اللّغات متساوية.
- كلّ اللّغات، بفضل تشغيل أنظمة التوليد المعجميّ لديها القدرة على التعبير، وبنفس الكفاية عن المعرفة البشرية.
- كلّ اللّغات يجب أن تكتب.
- لغات الأقليات يجب أن تحظى بالاعتراف الرسمي.
- يجب حماية اللّغات من الانقراض كما تُحمى الحيوانات.
- لكل مواطن الحق في أن يتلقّى تعليمًا بلغته الأم.
- اللغة هي الجذور بموتها ننفصل عن جذورنا[2].

التوجه الفكريّ العام الذي يحكم هذه الرؤية يمتح من الإرث الفكريّ اليساريّ الذي تطوّر من الماركسية نحو إيديولوجية مناهضة للعولمة ومدافعة عن البيئة. أما الثانية فنمثل لها من خلال كتاب الأنثربولوجي الألماني هارالد هارمان[3]، حيث يُقدّم رؤية مختلفة. وهي رؤية فضلا عن استنادها إلى معرفة موسوعية بلغات وثقافات المعمور تبقى وفية لفلسفة رومانسية نقدية ضاربة جذورها في الفكر الألماني وبراجماتية في نفس الآن. فهارمان لا يفصل اللّغة عن الثقافة، ولا يعتبر البلبلة اللغوية والصراع اللّغويّ مشكلة جديدة مرتبطة بالعولمة، ذلك أنه ينظر إلى التنوّع اللّغويّ والثقافيّ باعتباره بديهة من بدهيات الوجود البشريّ. كما أن صراع الهيمنة في مجال الألْسُن ليس جديدًا، والشيء نفسه يقال أيضا عن موت اللغات، ولا يرى في هيمنة اللغة الإنجليزية عالميا

(2) انظر جان لوي كالفيه:
Mondialisation, Langues et Politiques Linguistiques ressources-cla.univ-fcomte.fr/gerflint/Chili1/**Calvet**.pdf.

(3) تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون ، الدوحة، 2006.

تهديدًا لهذا التنوع. وبناءً عليه، فإن مسوغ البحث في مختلف مظاهر التنوع اللّغويّ والثقافيّ يتمثل في كونه مظهرًا من مظاهر الطبيعة البشرية؛ ويترتب عن هذا أن الاهتمام بدراسة قوانين الصراع اللّغويّ وشروطه السياسية والاقتصادية يجب أن يصبّ في اتجاه توحيد وضمّ جميع الأسئلة الأساسية المتعلّقة بالوجود البشريّ. يحدّد هارمان في مقدمة كتابه (م.ن) الإطار الفلسفيّ الذي تنتظم داخله التحليلات والمقاربات المبسوطة في الكتاب: **"لقد فكر المرء بإسهاب خلال القرن العشرين للإجابة عن الأسئلة: من.أين؟ لماذا؟ وإلى أين؟ للوجود البشريّ بصورة عامة وفي الإبداعات الثقافية البشرية بصورة خاصة أيضا. أما الغريب في الأمر فهو أن أقدم تقنيات الإنسان؛ أي لغته، لم يكن حظّها كبيرًا في هذه المناقشات. إذ لم يَقمْ، حتى يومنا هذا، أي كان ببذل مساع تستحق الذكر للتفكير في الأسئلة التقليدية التي تطرحها بحوث اللغة عن: من أين وماذا وإلى أين، أيضًا. ولا أقصد هنا الأفكار المتنوعة المتعلقة باستخدام اللّغات الاصطناعية (مثل الاسبرانتو) أو التنبؤات البسيطة حول مسيرة اللّغة الإنجليزية الظافرة في عالم المستقبل، بل المقصود هو توجيه السؤال حول "إلى أين" من وجهة نظر أنثروبولوجيا استخدام اللغات الطبيعية في عصر مجتمع المعلومات. ثم إن هذا الإجمالي للمشاكل المترابطة لا يقتصر على أبعاد قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية) أو على علاقة اللغة بالتقنية الرقمية، بل يشمل أيضا وضعية اللغة ومُتكلّميها خارج نطاق العالم الرقميّ...** (ص 21-22).

فضلاً عن قيمته النظرية، يتيح هذا النص استخلاص ثلاثة وسائط[4] ذات أهمية بالغة في تحديد مكانة اللّغة في رقعة المبادلات اللّغوية، وهي:

أ. قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية).

(4) نسند للفظ وسائط (جمع وسيط) معنى بارامتر.

ب. علاقة اللّغة بالتقنية الرقمية.

ت. وضعية اللغة ومتكلميها خارج نطاق العالم الرقمي.

تتضافر مجموعة مؤشرات لضبط مكانة اللّغات بالنسبة لهذه الوسائط الثلاثة، وهي: مؤشر الديموغرافيا، ومؤشر ذيوع اللغة المرصودة باعتبارها لغة ثانية والمؤشر الجيوسياسي، وأخيرًا مؤشِّر اللّغة والمعرفة وهو مؤشِّر يدور حوله نقاش بالغ الأهمية لارتباطه من جهة بمشروع بناء مجتمعات المعرفة بوصفها مجتمعات مدمجة وخاضعة لمستلزمات التقنية المعلوماتية، وبالنظر، من جهة ثانية، إلى علاقته غير المباشرة بمكانة الخصوصيّة الثقافيّة واللسانيّة ضمن هذا المشروع. ومن المفيد التذكير في هذا السياق أن كلّ مؤشّر من المؤشّرات المذكورة أعلاه ضروريّ لكنه ليس كافيًا بمفرده لتحديد المكانة الدولية للغة من اللّغات المتداولة.

لِنقلْ بَدْءًا إن اللغة العربية تنتمي إلى نادي اللّغات العالمية بحكم عوامل عديدة في مقدّمتها أنها لغة رسمية في العديد من المحافل الدولية. ويتولّد عن هذا الزعم سؤال وجيه: ما العالمية؟ أي ماذا نقصد حين نقول إن لغة ما تستوفي مجموعة من الشروط التي تُكسبها صفة العالمية. الكلّ يتفق على أن الإنجليزية لغة عالمية لكن، هل بالإمكان استخلاص شروط العالمية استنادًا إلى فحص وضع الإنجليزية، يُجيب هارالد هارمان (م.ن) بالنفي ؛ لأن المكانة الدولية للّغة الإنجليزية وليدةُ سياقٍ خاص معقّد يتميز بتداخل متغيرات لغوية بيئية لا تساعد على استخلاص معايير عامة، "لذا فإنه من الأفضل عند وصف اللّغات العالمية عدم الاعتماد مباشرة على ظروف اللّغة الإنجليزية، بل التحري عنها من موقع مستقل" (م.ن، ص.144). ومن ثم فإن مواصفات العالمية يتعيّن أن تكون مبررة بشكل مستقل عن حالة الإنجليزية.

سنسعى فيما يلي إلى النظر في نتائج انطباق المؤشرات المشار إليها أعلاه، على اللغة العربية، لنتبيّن مكانتها في رقعة اللّغات العالمية:

أ) المؤشّر الديموغرافي

يضع المختصّون عتبة مائة مليون متكلّم حدّا أدنى لولوج لغةٍ معينة مجال العالمية، مشددين في الوقت نفسه على أن المعيار الكمّي ليس كافيا للحكم على لغة من لغات المعمور بالعالمية. ويؤكد هارمان (2001) هذا المعني حين يكتب: "مع هذا فإن اعتماد حقيقة عدد المتكلمين وقَصْره على حاجز المائة مليون لا يجعل من لغة ما لغة عالمية بأيّ حال من الأحوال فالهندية (Hindi) مثلًا لغة يتحدث بها بشر يفوق عددهم عدد متكلّمي الإسبانية والعربية والفرنسية وغيرها من اللغات العالمية، ومع ذلك فإنها لا توصف بالعالمية. وينطبق هذا أيضا على البنغالية التي يفوق عدد الناطقين بها أعداد متكلّمي الفرنسية والبرتغالية". (م.ن (ص. 147،)). فَلِتلِج لغةٌ ما نادي العالمية تحتاج إلى أن تتوافر لديها القدرة على حيازة وتأدية وظائف اتصالاتية على الصعيد الدوليّ وأن ترتبط بمجال ثقافيّ وحضاريّ ذي وزن استراتيجيّ.

تفيد أحدث البيانات أن اللّغة العربية تحتلّ، باعتبار عدد الناطقين بها، المرتبة الرابعة عالميا، بما يناهز 221.000.000 متكلّم، وراء كل من الصينية (الماندران)، بما عدده 845.000.000 متكلم، والإسبانية بما يناهز 329.000.000، فالإنجليزية ب 328.000.000. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإحصائية المتعلقة باللغة العربية تنظر إليها من خلال بُعديْن غير منفصلين: البعد الفصيح والبعد اللهجيّ أو العاميّ. ويُشكّل البعدان معًا متصلًا لغويًّا يُسْمى العربية. يمكن أن نجادل في هذه الأرقام، بحسن أو سوء نية، معتبرين أن اللغة العربية الفصحى لغة نخبة في عالم عربيّ تسوده الأمية، وأن العدد الإجماليّ لهذه النخبة التي تُحسن الفصحى لن يتجاوز بالكاد نسبة 40% من عدد سكان العالم العربيّ. حتى ولو سلّمنا جدلًا بوجاهة هذا الاعتراض فإن هذا لا ينبغي أن يقود إلى التشكيك في المكانة العالمية للعربية، وذلك على أساس مؤشر المكانة الجيوسياسية الذي سنتطرق إليه بعد حين.

ب) مؤشّر اللّغة الثانية

يُلاحظ المستقرئ لسوق المبادلات اللّغوية أن اللغات ذات الأهمية العالمية لا تمارس فقط بوصفها لغات أولى، إنها لغات ذات مركزية عالية تمنحها قوة جذب استثنائية. وباستعادة نموذج الجاذبية كافتراض لرسم علاقات التبعية بين اللغات لتفسير الازدواج اللغويّ بوصفه ظاهرة عامة، (انظر القسم الخاص باللغة والمعرفة أسفله) يتبيّن أن جاذبية اللّغة تُقاس بإقبال الناس على تبنيها لغةً ثانية بحكم خطورة الأدوار التي تؤدّيها. وهكذا يمكن أن نلاحظ بيسر علاقة التناسب بين أهمية الدور الذي تقوم به لغة عالمية وطاقتها على إغراء أو إرغام متكلمين على تنزيلها منزلة اللّغة الثانية. فبحسب معطيات إحصائية يوردها هارمان (م.ن) فإن عدد المتكلمين باللغة العربية كلغة ثانية يبلغ سبعة ملايين؛ أي ما نسبته 3.4%. والمؤكد أن هذه النسبة غير دقيقة لأنها لا تحدد المقصود بالعربية هل يتعلّق الأمر بالعربية الفصحى أم بإحدى لهجاتها؟

المرجّح عندي أن العربية الفصحى منتشرة كلغة ثانية بنسبة أكبر من النسبة المقدَّمة في هارمان، (م. ن، ص 150)، والتي يحصرها في سبعة ملايين متكلم وذلك كما يبين الجدول التالي المأخوذ من هارمان (2001) بسبب أنه أغفل عنصرًا مهمًّا يتمثل في أن العربية ليست اللّغة الأولى لعدد مُهمّ من سكان العالم العربيّ، نذكر منهم : الأمازيغ في شمال أفريقيا، والزنوج في موريتانيا، والأكراد في سوريا والعراق، والنوبيين بمصر، ناهيك عن السودان. وعليه، فإن تنزيل العربية منزلة لغة ثانية يتطلب تحليلًا يمكِّن من إعادة بناء مفهوم اللّغة الثانية بحيث يسمح بتمييز اللغة الثانية الأجنبية واللغة الثانية غير الأجنبية. ويقدم العالم العربيّ – حيث تتساكن الفصحى واللهجات العربية إلى جانب لغات مجموعات إثنية تربطها بالعربية الفصحى علاقات روحية وفكرية وتاريخية – نموذجًا في هذا الباب، بحكم أن هذه الدول اختارت صيغة خاصة لتوجه وحدوي فوق-إثني يتيح تحديد فضاء ثقافيّ يستوعب ويتمثل الخصوصيات التاريخية والإثنية والثقافية القطرية.

لغات يتكلمها أكثر من 100 مليون إنسان، والعلاقة التناسبية بين متكلميها كلغة أولى ولغة ثانية.

اللغة	عدد المتكلمين (بالملايين)	المتكلمون بها كلغة أولى		المتكلمون بها كلغة ثانية	
		بالملايين	النسبة	بالملايين	النسبة
الصينية	1210	1139	%94.1	71.0	%5.9
الإنجليزية	573	337.4	58.9 %	235.6	%41.1
الهندية	418	182.0	%43.5	2360	%56.5
الإسبانية	352	266.0	%75.6	86.0	%24.4
الروسية	242	170.0	%70.2	72.0	%29.8
العربية	**209**	**202.0**	**%96.6**	7.0	%3.4
البنغالية	196	189.0	%96.4	7.6	%3.6
البرتغالية	182	170.0	%93.4	12.0	%6.6
الإندونيسية	162	21.0	%12.9	141.0	%87.1
الفرنسية	131	76.0	%58.0	55.0	42.0
الألمانية	101	96.5	%95.6	4.5	%4.4

على الرغم من تقادُم هذه البيانات المبسوطة في الجدول، فإنّ دلالة الأرقام والاتجاه العام للحالة اللسانية الدولية التي تشير إليها الإحصائيات تبقى صالحة لتوصيف الوضع الراهن؛ والذي تتصدّر فيه اللغتان الإنجليزية والفرنسية قائمة اللغات العالمية بالنظر إلى نسبتهما العالية في مقياس اللغة الأولى والثانية. ومن جهة أخرى يكشف الجدول أن الإندونيسية، على الرغم من احتلالها الصدارة وفق مؤشر اللغة الثانية، فضلا عن كونها من اللغات التي يفوق عدد المتكلمين

بها المائة مليون نسمة، لا تحظى بمنزلة العالمية بسبب محدودية إشعاعها العالميّ. أما حال العربية، فيتأرجح بين محدودية الانتشار العالميّ بحسب مؤشّر اللغة الثانية وإن كانت أهمية كتلتها المتكلمة ومكانتها الجيوالسياسية تشفعان لها في حضور متميّز في الساحة الدولية، وذاك ما سنبينه في المبحث الموالي.

ت – مؤشّر المكانة الجيوسياسية

لا تُقاس مكانة اللّغة بعدد المتكلّمين بها فقط، بل بعدد الكيانات السياسية التي تعتمدها لغة رسمية. ويمكن القول، تبعًا لهارمان (2001)، إن الأهمية الجيوسياسية للّغة تُقاس بمعيارين: أولهما تأديتها للوظائف الرسمية في بلدان كثيرة. ثانيهما مدى انتشارها في قارات العالم. وباعتبار هذين المقياسين تتقدم اللغة العربية في الترتيب على اللّغة اليابانية التي بالرغم من كونها لسان حضارة عريقة ومتجددة ومجتمع صناعيّ متطوّر تظلّ لغة محلية بامتياز. وتنسحب الملاحظة نفسُها على اللّغة الصينية التي لا تتعدى مساحة انتشارها نطاق القارة الأسيوية رغم أهميتها المنتامية. ويمكن أن نضيف إلى المعيارين المذكورين معيارًا ثالثا يتعلق بمدى ارتباط اللّغة بعوامل جيو–اقتصادية وحضارية وازنة في رقعة العلاقات الدولية. ومن البَيِّن أن فحص مكانة العربية في ضوء هذا المؤشّر يُجلي مكانتها المتميزة ضمن فئة اللغات العالمية. فعلاوة على أنها لغة رسمية في اثنتين وعشرين دولة، فإن حضورها في مناطق عديدة من أفريقيا، ذلك أن ثلث سكان أفريقيا يستعملها باعتبارها لغة أولى أو ثانية (انظر عبد العلي الودغيري، 2013) ناهيك عن امتداداتها جنوب آسيا في كلّ من إيران وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش بسبب أن العامل الدينيّ يجعل منها لغة ذات ثقل حضاريّ يُبوِّئها مكانة استراتيجية في علم الثقافة والاقتصاد والسياسة.

إن المنزلة المميزة التي تحظى بها العربية في بلدان كثيرة، بحكم وظيفتها الدينية والثقافية، تكسبها جاذبية وقوة تأثير في قضايا الثقافة والسياسة والاقتصاد بفعل اقترانها بالإسلام تارة (باعتباره مجالًا عقديًّا وثقافيًّا) وارتباطها

بمنطقة الشرق الأوسط تارة أخرى، التي لا تخفى أهميتها الاستراتيجية بالنظر إلى احتوائها على 66% من الاحتياطي العالمي للنفط. وغير خافٍ ما للنفط من ارتباط وثيق بعوامل الاقتصاد والسياسة والتجارة. وكلّها عناصر تُوظِّف، بصورة ما، الثقافة واللّغة لخدمة أغراضها.

ث – مؤشّر اللّغة ومجتمع المعرفة

يعود الفضل في صياغة مضمون لمفهوم "مجتمع المعرفة" إلى عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل D.Bell (1973)[5] الذي استعمله لتوصيف حالة الانتقال من اقتصاد صناعيّ قائم على الموارد الأولية الطبيعية لإنتاج المنتجات الصناعية إلى اقتصادٍ معرفيّ يقوم على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. ومن المفيد التذكير بأن مجتمع المعرفة بوصفه مجتمعًا يوظّف البحث العلميّ في التنمية الشاملة للفرد والمجتمع في إطار سيرورات محافظة على التنوع البيئيّ والثقافيّ، عبارة عن أمْثلة (idéalisation) أكثر مما هو واقع مكتمل. من أجل هذا كان تقرير اليونسكو الصادر في 2005 عن مجتمع المعرفة تقريرًا يتحدّث عن هدف منشود يواجه تحديات التفاوتات الاجتماعية ومصير التوازن البيئيّ ومكانة الخصوصية الثقافية بحواملها اللّغوية في ظلّ العولمة، وذلك كما توحي صيغة عنوان التقرير: "**نحو** مجتمع المعرفة" [التشديد من عندي]. وعلاوة على هذا يمكن أن ننظر إلى مجتمع المعرفة من زاوية علاقته بالتقنية الرقمية، فنعتبره مرادفًا لمجتمع الشبكة الذي يتيح، بفضل التقنية الرقمية، طُرقًا سيّارة لتدفق المعلومات والمعارف ومعالجتها بسرعة فائقة. مما لا شك فيه أن صيغة مجتمع المعرفة المستعملة لوصف حالات التقدّم الذي تشهده مجتمعات مهيمنة اقتصاديًّا وصناعيًّا وتجاريًّا يتضمّن حكم قيمة يعلي من شأن هذه المجتمعات، ويُعزِّز التوظيف الإيديولوجي لهذا المصطلح توظيفًا يقدمه كأفق انتظار طوباوي يشكّل

(5) في كتابة الموسوم ب *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*، إلا أن هارمان (المرجع السابق) ينسب هذا المصطلح إلى الباحث الألماني (Stehr. N) الذي ظهر بحثه في تسعينيات القرن الماضي.

بلوغه نهاية التاريخ. من أجل هذا يُفضل في كثيرٍ من الأحيان استعمال مصطلح "مجتمع الشبكة" بدلًا منه، تلافيًا للإيحاءات الملازمة للفظ معرفة. ومنها أن مجتمع المعرفة المزعوم له من الوسائل ما يجعله قادرًا على إلباس معلومات وبيانات خاطئة لبوس المعرفة الحق كما أنه يستطيع إخفاء البيانات وإشاعة التأويلات المضلِّلة لخدمة مصالح خاصة تتعارض مع مصالح الأجيال القادمة للبشرية. لكن بفضل خصيصة الفكر النقديّ والعقلانية المنفتحة، ترتفع أصوات الفلاسفة والعلماء لتأكيد حقيقة مفادها أن البشرية على الرغم من اجتياح الكمّ الهائل من البيانات، ستظلّ متعلّقة باللّغة أقدم تقانات (تكنولوجيات) الجنس البشريّ على الإطلاق. إنها الأداة التي تمكنّه من التفكير والتعبير عن وعيه وتشكيل هويته في استقلال عن حجم المعلومات الرقمية المتاحة له.

لا مندوحة عن اللّغة لأنها الأساس المعوّل عليه لبناء معارفنا، وهذا يعني الاستناد إلى"لغة تاريخية معينة موجودة كلغة أصلية في مكان ما من العالم تقوم بخدمة الناس الذين ينتمون إلى دائرة لغوية معينة للمحافظة على ارتباطاتهم الاجتماعية الثقافية التي يتقيدون بها" (م.ن، ص.487)، ويعني هذا من بين ما يعني سَنُّ سياسات لغويّة لبناء حالات ثنائيات لسانيّة متوازنة وصحية تقرّ بواقع جديد وهو أن عالم التقانة (التكنولوجيا) ومجتمع الشبكة خَلَق ثنائية من نوع جديد هي ثنائية اللغة الوطنية/ الإنجليزية، قائمة على الإقرار بعالمية اللغة الإنجليزية، ليس باعتبارها لغة تعيد صياغة الهويات الثقافية للمجموعات البشرية التي تتحدث لغات أخرى، فالإشعاع الدوليّ لهذه اللّغة، بحسب هارمان(م.ن) "يختلف وظيفيا من حالة إلى أخرى فعند استخدام الإنجليزية مثلا كلغة للعلوم، وأداة للتحديث... فإنها لا تنافس على الإطلاق لغات أصلية أخرى لها مجالات وظيفية محدّدة لا يمكن تصوّر إسنادها إلى الإنجليزية. ويستتبع هذا أن التمايز الوظيفيّ داخل الزوج لغة وطنية/ إنجليزية سيساعد على تقليص التوترات الناشئة عن تمتع بعض اللّغات الوطنية بمؤهلات عالية لمواكبة

التحديث السريع واستيعاب منجزات الرقمنة وتقنيات المعرفة، مثل الفرنسية والإيطالية والألمانية والروسية والصينية... بحكم أن هذه الأمم راكمت تجارب محترمة في مجال الحداثة المقرونة بالعلم والتقنية.

مجملُ القول، إن علاقة اللغات بمجتمع الشبكة (أو مجتمع المعرفة) تتحدّد حتما من خلال نوعية العلاقة التي تبنيها لغة معينة في زمان ومكان ما باللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة فائقة المركزية في العصر التقاني (التكنولوجي). نجد التعبير الأكاديمي عن هذه الفكرة لدى جان لوي كالفيه من خلال فرضية التبعيات الانجذابية التي تسمح بفرز مستويات تحليل متعددة من خلال نمذجة أنماط الاتصال بين اللغات على وجه المعمور. فبحسب جان لوي كالفيه (1999) هناك المستوى الأعلى وهو مستوى التنظيم العالميّ للعلاقات بين اللّغات. ونتوسّل لوصفه بنموذج يقوم على فكرة مؤداها أن الألسن مترابطة برابط الازدواج اللسني للمتكلّمين، وأن نظام العلائق الثنائية بين اللغات وتوزيعها على طبقات يسمح لنا بتصور العلائق في صورة تبعيات انجذابية. بمعنى أنه يدور في مدار لغة ذات مركزية فائقة هي الإنجليزية بفعل قوة الجاذبية ما يناهز عشر لغات توصف بأنها لغات ذات مركزية عالية ومنها اللغة العربية إلى جانب الفرنسية والإسبانية والصينية والهندية والماليزية أو المالية. ويحوم في فلك هذه الأخيرة ما بين مائة ومائتي لغة مركزية تُعتبر بدورها محور دوران عشرات المئات من اللغات الهامشية.

في كل مستوى من مستويات النظام الذي قاربناه عبر مجاز الانجذاب نحو المركز، بمراتبه المختلفة، يبرز محوران: محور الازدواجية الأفقية (اكتساب لغة ثانية في المستوى نفسه للّغة الأولى)، ومحور الازدواجية العمودية (اكتساب لغة ثانية من مستوى أعلى). يُشكّل هذان الاتجاهان القاعدة الصلبة لهذا النموذج؛ وبفضلها نتمكن من قياس التوتر بين اللّغات. وبدون هندسة تحدد أشكال الاتصال بين اللغات لا يمكن سن سياسات لغوية ناجعة لمواجهة تحديات مجتمع الشبكة. في ضوء هذا، يمكن أن نزعم أن المواطن المغربي الذي تلقّى تعليمًا

نظاميًّا يعيش ازدواجية مضاعفة: ازدواجية أفقية حين يضيف إلى الأمازيغية الدارجة المغربية والعكس غير صحيح، وازدواجية عمودية حين يكتسب الفرنسية و/أو العربية الفصيحة إلى جانب الدارجة المغربية أو الأمازيغية. إلى حدّ الآن، تبدو الأمور طبيعية؛ لكنها سرعان ما تتعقّد عندما تتحوّل ازدواجية أفقية من قبيل: عربية فصحى/ فرنسية (بين لغتين مركزيتين من الطبقة نفسها) إلى ازدواجية عمودية، مما يعني أن البُعد العمودي يسمح بقيام علاقة تقابل بين لغتين من المستوى نفسه بفعل عامل الغَلَبة السياسية والاقتصادية بالرغم من التكافؤ في القيمة الاعتبارية للسانين بحكم أنهما معًا يحملان ويعبّران عن ثقافة عالمية مع فارق مُهمّ يتمثّل في أن الفرنسية تبقى لغة تحديث، إذ تضطلع بالوظيفة نفسها التي تقوم بها الإنجليزية في المشرق العربيّ وإيران والهند وفنلندا، والأمثلة كثيرة. إن الوضع الخاص للعربية في المغرب والجزائر وتونس، مقارنة بوضعها في المشرق يَكمُن في هذه النقطة بالذات. في المشرق العربي، يبدو الوضع أكثر شفافية ما يجعل التدخُّل الإرادي في الشأن اللّغويّ أيسر، فأغلب الإزدواجيات عمودية (تحصل بين لسانيْن لَيْسا من الطبقة نفسها) لهجة محلية/ فصحى، لهجة محلية/إنجليزية، فصحى/ إنجليزية (اللغة المركزية بامتياز). في المغرب، وربما الجزائر وتونس، يبدو الوضع أقرب إلى أننا اخترنا التحديث وولوج عالم التقنية من خلال لغة تعاني بدورها من الاكتساح العارم للإنجليزية.

الأنموذج الانجذابي، بالرغم من نجاعته الوصفية لا يَفي بالغرض بالنظر إلى كونه ينطلق من فكرة ضمنية مُسبقة ترى الوضع اللّغويّ العالميّ وضعًا غير عادل، لأنه ببساطة انعكاس للوضع السياسيّ والاقتصاديّ، ويقدّم صورة للثنائية باعتبارها عاملًا يَصبّ في مصلحة اللّغة الإنجليزية ويغفل الإشارة إلى واقع أن اللغات المغلوبة على أمرها لها فرصُ تجديد نفسها في سياق معركة التحديث وولوج المجتمع الرقميّ، ويغفل عن ذكر أن كثيرًا من اللّغات المركزية مثل العربية مهدّدة بصورة مباشرة من اللّهجات المحلية أكثر مما هي مهدّدة من اللّغات الكبرى. ومهما يَكُن من أمر فإن الواقع يوحي بأن كل اللّغات عبر

نخبها، وبصرف النظر عن مدى قربها أو بعدها من اللّغة الفائقة المركزية، تسعى إما إلى استعادة تنافسية مفتقدة، وإما إلى تغيير وظائفها. والسؤال الذي يفرض نفسه يتعلق هل كلّ اللّغات البشرية لها الحقّ في أن تكون مؤهلة للإنتاج الفكريّ والعلميّ وللتعبير عن التقنية لتغدو حاجة ضرورية؟ خصوصًا في ظلّ انتشار ثقافة حقوقية في مجال اللّغات.

يحاول العرب وضع سياسات لغوية تستجيب لبعض المعايير الواردة أعلاه (المتعلّقة بالمساواة اللّسانية)، إما بفعل عوامل داخلية أو تحت ضغط المنتظم الدوليّ (حالة المغرب بالخصوص)، ويبقى هاجسهم الرئيس كَسْب رهان توطين المعرفة باللّغة العربية من دون وعي بضرورة تحديث اللّغة العربية، وهذا ما قامت به، على سبيل المثال لا الحصر، إسرائيل حديثًا وتركيا الكمالية، وقبلهما روسيا في القرن الثامن عشر "عندما تم إدراج المئات والآلاف من مصطلحات اللّغات الأوروبية الغربية في مفردات اللّغة الروسية. في حينه كان العديد من الكلمات غريبًا تمامًا على السمع، إلا أنه مع مرور الأيام أصبحت كلمات مألوفة..." (م، ن، ص.494).

وفي قرننا الحالي تمثّل كلّ من الإستونية والفنلندية نموذجًا للثنائية الصحية، فقد تمكّن الإستونيون والفنلنديون، عبر اعتماد سياسات لغوية عملية وفعالة، من إغناء الثنائية: لغة وطنية/ إنجليزية وجعلها قوة لتحديث اللّغة والمجتمع". ومن الجدير بالذكر أن فنلندا وإستونيا تعتبران في طليعة البلدان الأوروبية التي تعمل على بناء مجتمع الشبكة، ثم إن تفاعل الإنجليزية، مع الفنلندية والإستونية أدى خلال الأعوام القليلة الماضية إلى تشكيل لغة تقانية (تكنولوجية) باتت تؤثر باستمرار في لغة الحياة اليومية كما [تعكسها] وسائل الإعلام" (م.ن، ص. 492). إن مفتاح هذا النجاح ليس بيد مجامع وأكاديميات اللّغة، كما يظن الكثير من المثقفين والمسؤولين العرب، بل يتحقّق بفضل تعليم من مستوى عالٍ؛ يُمكِّن النَشْء من التحكم في اللّغتين، ويسمح بتطوير المستوى العلميّ والمعرفيّ باستمرار من دون فقدان الهوية الثقافية. وهذا ما تحقّق في كلّ

من فنلندا وإستونيا اللتين تمكنتا في ظرف وجيز من الارتقاء في مدارج الرقيّ. هذان البلدان الصغيران يمثلان حالة تبدو مثالية لشعوب صغيرة استطاعت توظيف إحدى اللّغات المهيمنة لفائدتها أكثر مما فعلته شعوب أخرى، مثل : فرنسا وألمانيا وروسيا والدول العربية، التي تعيش ثنائياتها بقدر غير قليل من المرارة والتوتر. لماذا؟ لأن اللغات المثقلة بالتاريخ مثل لغات الامم المذكورة يَصْعب أن تجد صيغة للفكاك من نرجسيتها المتمثلة في بحثها الدؤوب عن وهم النقاء اللغويّ والأحادية اللّغوية. ومع ذلك فإن الوقائع عنيدة كما يقال، وهي الوقائع التي تفرض على الدول الديمقراطية وتلك التي تطمح لأن تكون كذلك، تبني سياسة لسانية ثلاثية اللّغات تثبت في إطارها الثنائيات اللّغوية بفعل عوامل الاقتصاد والتاريخ، ونجملها في العناصر التالية:

- لغة دولية للعلاقات الخارجية، وتفرض الإنجليزية نفسها في هذا المضمار كلغة مهيمنة فائقة المركزية نتيجة للعولمة، وهذه حقيقة تُضعف الموقف "الفرانكوفوني" الذي يدافع عن حضور الفرنسية في شمال أفريقيا.
- لغة الدولة، وهي لغة مرجعية فوق التنوع اللغوي، وتكون في الغالب لغة ذات مركزية عالية، مثل العربية والتركية والفرسية والصينية واليابانية والألمانية....إلخ.
- لغة جماعية والتي تتخذ شكل صيغة محلية مرتبطة باللّغة الرسمية مثل المكسيكية في علاقتها بالإسبانية كلغة الدولة المكسيكية، واللّهجات العربية السائدة في البلاد العربية.

خلافا لما يتبادر إلى الذهن بفعل كثير من المغالطات الرائجة حول العولمة، فإن هذا الوضع ليس وليد تدافعات عصرنا، إنه الوضع العادي المتولّد عن الاختلاط والتهجين الناتج عن التوسع الجغرافيّ والعمرانيّ للأمبراطوريات الكبرى التي حدّدت دومًا المركز والهوامش ما يسمح باستنتاج الحقيقة التالية: التعدد اللغويّ والازدواجية هما الأصل. فالتحليل الاجتماعيّ يفضي إلى خلاصة

مفادها أنه "لا تكاد توجد دولة كبيرة معاصرة إلا وفيها لغة رسمية متساكنة مع لغات أو لهجات أصلية، محكية في البيت مقصية من المدرسة والبرلمان... (البريتونية البروفانسية والبرفنصال في فرنسا، الغالية والإسكتلندية في إنجلترا (الأمازيغية والعربية المغربية بالمغرب)"[6]. وفضلًا عن هذا يكشف التاريخ أن تَساكن لغتين وثقافتين، وفي عهد سابق كتابين، هو القاعدة في التاريخ وليس الاستثناء" (انظر عبد الله العروي، من ديوان السياسة، ص 50 - 54).

بعض مظاهر أزمة العربية

لا يجادل أحد في أن المجتمعات العربية، بتنوعها الثقافيّ والعرقيّ، والتي ارتضت العربية لغة عبر اعتناقها الإسلام لا باعتباره عقيدة فحسب بل بوصفه أيضًا إطارًا حضاريًّا وفكريًّا انخرط في تأثيته عرب مسيحيون ويهود وأمازيغ وأكراد وأتراك وفرس، تواجه أسئلة مُلحّة بخصوص تحديثها لتغدو لغة عصرية يسهل تعلّمها والتخاطب بها شفاهيا وكتابيا في المواقف التواصلية الواقعية، بمعنى أنه يتعين ألا تُكبس طاقاتها لتكون فقط أداة لاستعادة الماضي "المجيد" ووعاء للثقافة الدينية. عليها أن تكون لغة الفكر المعاصر في أرقى تجلياته العلمية والتقنية والفلسفية والجمالية لتستوفي الشرط النوعيّ الذي يتيح لها تبوأ مكانة مرموقة بين اللغات العالمية فتصبح لغة معبرة عن القضايا الكونية في ضوء أحدث منجزات الفكر الإنسانيّ.

ليس الغرض استعراض تجليات أزمة اللغة العربية في العالم، ولو طُلب مني ذلك لأفتيت في الموضوع برأيَيْن متعارضيْن: أولهما يقضي بأن حالها، باعتبار التداول الإعلامي، بخير ولا يبعث على القلق، فالفضائيات العربية ذات الصيت الدوليّ تصدح بأصواتها وكلماتها وجملها على مدار الساعة، وتطرق شتى المواضيع والمضامين بسلاسة، وبفضل العربية أصبحت هذه الفضائيات مساهِمة في صياغة رأي عام وفي توسيع دائرة النقاش العموميّ. أما الرأي الثاني فنقيض الأول، فباعتبار الإشعاع العلميّ يمكن أن نزعم أنّ حضورها باهت جدًا في

(6) الإقحام في نص الاستشهاد محصور بين معقوفين.

محافل البحث العلميّ والإبداع، إذ يندُر أن يدخل باحث عربيّ لا يكتب بغير العربية النوادي الدولية للبحث العلميّ، فهي مثل كثير من اللّغات العريقة، لا تضمن العبور بصاحبها إلى العالمية لأن الخطاب العلميّ في الماضي وفي عالم اليوم،كان دومًا وما يزال لا يتنازل عن أحادية اللسان. أضف إلى هذا أن تأثير مبدعينا في مناحي الإبداع الفنيّ والأدبيّ والفلسفيّ على المستوى العالمي، محدود للغاية مقارنة بالألمانية واليابانية، وهما لغتان لا تملكان قاعدة جماهيرية توازي القاعدة التي تملكها العربية، كما أسلفنا. هذان الحكمان المتعارضان يكشفان صعوبة الحديث في الموضوع مع مراعاة مقتضيات الانسجام. وللخروج من هذا الوضع أقترح أن يتم التركيز في الأبحاث المستقبلية على أزمة السياسات اللغوية بدل الحديث عن أزمة اللغة العربية التي تبدو لي غير مهددة في وجودها للاعتبارات الجيوسياسية والدينية التي ألمحنا إليها سابقًا، بقدر ما هي مهدّدة كلغة حداثة لأن مكانتها في سوق المبادلات المعرفية لا يبعث على الاطمئنان. وللاستدلال على هذا سأختم مقالتي بتقديم بعض الأفكار حول علاقة اللّغة العربية بالترجمة بوصفها تعبيرًا عن وجه من وجوه السياسة اللغوية التي تتبناها الدول لإغناء المدونة العلمية والمعرفية للّغة ولتثبيت اللّغة في المجال الدوليّ.

يستلهم جان لوي كالفييه (2005)[7] يعزى إلى (Johan Heilbron 1999)[8]، ويتوخى من ورائه إبراز أهمية الترجمة في تحديد مركزية اللّغات وهامشيتها، في إطار فرضية الجاذبية المحببة إليه والتي تُسعفه في الكشف عن علاقاتها التراتبية، وعن أشكال الصراع المحتدم في سوق المبادلات اللسانية على مستوى العالم، وينطلق من فكرة مفادها أن ارتفاع نسبة الترجمة من لغة معينة مؤشّر على مركزيتها، ويترافق هذا مع ضعف الترجمة إليها، ما يشهد أيضا على هيمنتها. ويقدّم "Heilbron" (م. السابق) بيانات تؤكد هذه المقولة. فما يقارب نصف الكتب المترجمة في العالم منقولة عن الإنجليزية: 40% . والمفارقة أن نسبة

(7) La Mondialisation au Filtre des Traductions.

(8) Towards a Sociology of Translation : BOOK Translations as a Cultural World-System,*European Journal of Social Theory*, vol. 2, n° 4,1999, p. 429-444 cp.cit Calvet, J.L 2005.

الكتب المحررة باللغة الإنجليزية من مجمل الكتب المنشورة في العالم تتقلص. ثم تأتي بعد ذلك الفرنسية والألمانية والروسية بنسب تتراوح بين 10% و12% لكل واحدة منها. بمعنى أن ما يُتَرجم من الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية، يمثل ثلاثة أرباع ما يُتَرجم في العالم. وتأتي العربية في الأخير مع الصينية واليابانية والبرتغالية، بوصفها لغات لا يُتَرجم منها إلا في حدود دنيا. والنتيجة أن الثقافات التي لها حظ التعبير عن نفسها بلغة فائقة المركزية لا تستفيد من التنوع الثقافيّ بسبب كونها تعرف شُحًّا في الترجمة. فهذه الأخيرة نشاط غير مزدهر في الولايات المتحدة وبريطانيا مقارنة بفرنسا وألمانيا وإسبانيا وروسيا، على سبيل المثال، لأنها لغات مركزية وتابعة مع ذلك للّغة الفائقة المركزية التي هي الإنجليزية بطبيعة الحال.

ما يهمنا من هذا هو حالة العربية إزاء الترجمة. وبهذا الصدد نذكر بما أكدته المصادر والمظانّ من أنه من الثابت تاريخيًّا أن العربية أصبحت لغة علمية بفضل الترجمة، فالترجمة مصاحبة لتاريخ العلم العربيّ ولحركة التأليف في الفلسفة وعلم الكلام والطب وعلوم الطبيعة. ولولا سياسة الترجمة التي كانت جزءًا من سياسة الدولة العباسية لما تطورت اللغة العربية ولما تطور العقل الإسلامي ليصبح لَبِنة أساس من لَبِنات التقدّم العلميّ والمعرفيّ الذي ستشهده أوروبا في عصر النهضة. والنتيجة الأولى المستخلَصة من هذا الكلام أنه بدون سياسة للترجمة، في إطار سياسة لسانية شاملة لا يمكن تحديث العربية لتصبح قابلة لتأدية وظيفة استيعاب المعرفة العلمية المتاحة للبشرية في لحظة تاريخية معينة. فبدون الثورة اللغوية التي شهدتها العربية في عصر المأمون لما كان من الممكن أن تلتفت أوروبا إلى العربية لتتلمذ على يد فلاسفتها وعلمائها، يومها كانت العربية لغة فائقة المركزية. إن الدرس المستخلص من هذه الحكاية هو أن العربية لا يُترجم منها بالنظر إلى حضورها الباهت في عالم إنتاج الأفكار والتصورات، في حين أن الإنجليزية لا تأخذ بالقدر الكافي من اللغات والثقافات الأخرى لأنها مكتفية بذاتها في عليائها، وفي هذا الوضع تكمن بذور وهنها المستقبلي وتلك مفارقة من المفارقات الجديرة بالتأمل لاستخلاص عِبر التاريخ.

قائمة المراجع

1 – بعلبكي، رمزي منير: "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص"، مجلة تبيُّن، العدد1، المجلد الأول، الدوحة، 1012.

2 – العروي، عبد الله: "من ديوان السياسة"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009.

3 – الودغيري، عبد العالي: "اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

4 – هارمان، هارالد: تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2006.

5 - Calvet,J. L.," La Mondialisation au Filtre des Traductions"
URI, http://hdl.handle.net/2042/24127 DOI : 10.4267/2042/24127

بنية النماذج المعرفية للزمن في اللغة العربية

د. عبد الكبير الحسني(*)

تقديم

يعالج هذا الموضوع أوضاع الزمن المعجمية والدلالية، الشيء الذي تطلب منّا بلورة معرفية نعمل من خلالها على تمثيل للمقولة (Categorezation) بحسب النمط الزمنيّ الذي نسعى إلى التأشير عليه، كما يتطلب الأمر أيضًا صيغ عمل جديدة نحدد من خلالها إطار عمل توافقيّ (Framework Harmony) يجمع بين صيغة الفعل ومؤشراته الزمنية. هذا إلى جانب آليات سياقية تسمح لنا بتعيين الصيغة الموافقة للاستعمال. لذلك يمكن القول إن الاستعمالات تحقق المقولة، وأن الصيغ توحد بنيتها الزمنية. فعندما نتحدث عن النماذج المعرفية المرتبطة بالزمن، فإننا نتحدث عن مدى قدرتنا على فهم النسق الزمنيّ من منطلق الارتباط العام الذي يؤلِّف بينها وبين الوحدات المعجمية التي تتكامل بهدف تحقيق أنماط معرفية متمايزة عن غيرها بالثبات والاستمرار.

هذا ما جعلنا نفترض أن الجوانب الجوهرية للنماذج المعرفية المحيلة على الزمن مرتبطة بشكل نسقي مع الوحدات المعجمية من قبيل: الحركة والمكان والفضاء، من حيث تموضعها في الفضاء. الشيء الذي يساهم في ضبط سلوك الإحالة الزمنية ومنسقتها، إذ نتمكن من رصد "المكان" ضمن إطار زمنيّ مؤشر

(*) أستاد باحث في مجال اللسانيات، الرباط- المغرب.

عليه بوسائط مثل: الأحداث والكيانات، لذلك تظل الوظيفة العامة التي تضطلع بها هذه النماذج المعرفية متمثلة في تحديد الإطار المرجعيّ المساهم في تقييم التجربة المرتكزة تحديدًا على كشف "البعد الزمنيّ" وتثبيت "إحالته الزمنية".

تتيح لنا إمكانية الاشتغال على الدلالة المعرفية استنباط افتراضات تعكس بجلاء طبيعة الأنساق المعرفية التي يعمل الدماغ البشريّ على رسم حدودها، فنحن حين نريد أن نموقع (حدثًا، لحظة، فترة... ما) فإننا نستخدم مجموعة من العبارات التي تحتوي في بنيتها تصورنا العام عن الفضاء[1]، الشيء الذي يجعل من البنية العامة للزمن بنية محيلة ومؤطرة للبعد المكانيّ وللحيز الفضائيّ الذي تؤشر عليه اللغة، بناء على وسم (Marking) العلاقة التي تربط المتكلم بإمكانات تحركه في الفضاء، فالذات، عندما تعمل على موقعة المكان/ الحيز/ الحدث/ لحظة.. معينة، تكون هي مركز الإحالة، لأن موقعة هذه الموضوعات لا يمكن أن تتحدد قيمتها إلا بالنظر إلى مركزيتها. وعليه، ندرك أن الإحالة الزمنية تنبني تحديدًا على ثلاثة أبعاد أساسية، نفترض من خلالها أن اللغة العربية تملكها لكي تعبر عن نسقها الزمني.

1 – ضبط سلوك الإحالة الزمنية.

من الاقتراحات الأساسية التي نعتمد عليها في رصد سلوك الإحالة الزمنية ما تم تقديمه في "ايفانز" (2004)[2]، الذي حاول أن يجعل من التجربة البشرية أساسًا لبناء إحالة زمنية دقيقة، بل إن الوعي بهذه التجربة ومحاولة فهمها فهمًا دقيقًا يقود، بالتأكيد، إلى رسم تصورات دقيقة وذاتية تتكيف مع المنظور الذي فهمنا من خلاله الزمن، الأمر نفسه نجده مهيكلا في عمل "لايكوف وجونسون " (80)[3] الذي نبهنا إلى وجود سلطة استعارية تساهم في خلق معنى

(1) عبد المجيد جحفة (2000)، **مدخل إلى الدلالة التوليدية**، ص 115.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر : "ايفانز" (2004) .

(3) لايكوف و جونسون (1980). ص، 21.

جديد ينظر إلى التجربة الخاصة مع الزمن من زاوية أنها محدودة، بحيث أننا نرصد الماضي بناءً على الأحداث المتذكرة (المخزنة)، ونفهم أن الحاضر هو ما نعيه لحظيًّا (الآن)، أما المستقبل فيرتبط بالأحداث المتنَبإ بها.

الملاحَظ أن هذه المعاني أو التصورات يمكن أن تؤشر بشكل مباشر كون المحيط الزمنيّ في العربية قد بني، تحديدًا، على ترتيب هذه المفاهيم نموذجين: خطٌّ خلفي تقرأ من خلاله الأحداث المخزنة ويكشف عنها بالنظر إلى ما فات. وخطٌّ أمامي يُمكّننا من وضع تنبؤات حول ما يمكن أن يقع من أحداث أمامنا. لذلك ندرك أن هذا الخط يُمكّننا من وضع مخططات وافتراضات وتنبؤات لا تصح أن تسقط على الخط السابق. ثم خط آنيّ (الحاضر) يُمكّن من رصد اللحظة ومعايشتها، ويحصرنا في مجال زمني ضيق لا يسمح لنا بتجاوزه أو تخطيه طواعية. ولرصد هذه الحدود ننظر في السياقات التالية:

(1)– أ – أتذكر قصتي مع الدراسة.

ب – * أتذكر قصتي في المستقبل.

(2)– أ – أتنبأ لك بمستقبل زاهر.

ب– * أتنبأ لك بماضٍ زاهر.

(3)– أ –أعيش لحظتي بكل سعادة.

ب –* أعيش لحظتي في المستقبل.

ج –* أعيش لحظتي في الماضي.

في تصورنا للزمن، من المؤكد، أننا قد نجني فائدة كبيرة من الغنى التصوّريّ المتأصّل في المجال الفضائيّ بالكامل، وفي تمثيل بناء عناصره على أساس النسق الزمني. تُمكّننا البنية الواردة في (1) من رصد أن ما يجري في الماضي (1 أ) لا يمكن أن يتماثل مع ما يجري في المستقبل (1ب)،لأن التقاطع الزمني لا يوفر مؤشرات محيلة تتواءم مع سمات الفعل الزمنية، بمعنى آخر أن الخط الخلفيّ

لا يمكن أن يتقاطع مع الخط الأمامي بالنظر إلى وسيط [± حدث ، زمن]. هو الأمر الذي يجعل من البنية (1ب) بنية لاحنة، لأن تذكر القصة باعتبارها حدثًا متأصلاً في الماضي لا يمكن له أن يتوازى أصلاً مع الخط الأمامي المحيل على المستقبل.

الأمر نفسه نجده مؤكدًا في البنية الواردة في (2 أ) التي تجعل من حدث التنبؤ حدثًا ذا قوة قضوية أكيدة بالنظر إلى احتمال وقوعه ضمن حيز زمني أمامي، لذلك فمجال هذا الخط لا يزال ممتدًا بالنظر إلى إمكان إدراكه وحدوثه، لكن ما يجعل البنية (2 ب) بنية لاحنة كون حدث التنبؤ لا نجد له امتدادًا زمنيًّا، بل إن الانقطاع الزمني مع الحدث يفسّر ضمنيًّا انقطاعًا للخط الزمني مع الماضي، وبالتالي تسقط البنية منطقيًّا.

أما في (3 أ) نجد أن حدث المعايشة يرتبط ضمنيًّا بالموازاة القائمة بينه وبين تمركز الذات اللحظي (الآني)، لذلك ندرك أن الذات تتماهى مع الحدث على خط موازٍ، هو التماهي الذي يفسر إمكانية رصد اللحظة والحدث بصورة مختلفة عن تلك التي نصادفها في البنى الزمنية الأخرى، هو الشيء الذي لا نجده في (3ب) و(3ج) اللذين لا يتوفران على نفس القراءة، بل إن ما يجعل منهما بنيتين لاحنتين هو عدم وجود إمكانية لرصد ذلك التماهي الذي تحدّثنا عنه، فعيش اللحظة آنيًّا لا يمكن أن يقرأ زمنيا من خلف الذات ولا من أمامها، لأن الأمر لا ينسجم مع التصورات الممكنة التي تتم قولبتها (Modulation) زمنيًّا وفق مساهمة واضحة من التجربة اللغوية[4].

وعليه، قد نستخلص أن هذه الخطوط الزمنية لا تتقاطع فيما بينها إلا في اللحظة التي تعي فيها الذات أنها مركز إشاري محيل على أحدهما، فجميعها

(4) محمد غاليم (2002)، **الأبجدية الدلالية والتوليد**، ضمن "المعجم العربي المولد"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، ص 176، الرباط.

تجعل من الذات محور امتداد ينطلق من الماضي، ويمرّ عبر الحاضر، ثم يتنبأ بالمستقبل، "لأن الزمن حي والحياة زمانية"[5].

تملك هذه التنويعات الزمنية علاقة مباشرة بالتخصيص الدلالي للإحالة الزمنية، لأن هذه البنى تشكل خطوة شمولية يتداخل فيها الزمن مع مجموعة من الروابط المحيلة التي تنسجم مع مبدإ التأويل العام (Général interprétation principle)[6]، فالالتباس الحاصل في الأمثلة اللاحنة يرجع إلى أن الحاضر المكتمل يشترط تصدير الصيغة الفعلية بموجه زمني (قد..سوف..س..) لأن الظرف في اللغة العربية لا ينعت زمن الإحالة لأنه يرتبط بزمن الحكي، وليس بزمن التلفظ[7] كما أن جهة بعض الأفعال الداخلية لا تسمح بالامتداد والاسترسال في زمن الحاضر لأنه يشكل فاصلاً ممتدًّا رابطًا بين الماضي والحاضر.

1.1 – أبعاد الزمن في العربية.

تملك كل لغات العالم، نموذجيًّا، أشكالا تميز من خلالها الأبعاد الزمنية في علاقتها بالمكان، هي الأبعاد التي يتم بناؤها بحسب الجهاز الفطري الذي تمنحه التجربة اللغوية عبر الربط التأليفي بين التصورات المعجمية والذاكرة باعتبارها خزانًا قابلاً للاستعمال، إلى جانب المكونات الصواتية والتركيبية[8]. فاللغة العربية، بهذا المعنى، تُستخدم في التعبير عن الزمن مجموعة من حروف الجر التي تعمل على توزيع النسق الزمني على أبعاد ثلاثة: البعد الصفري الذي يُستخدم في اللحظات الزمنية الآنية (اللحظة)، والبعد الثنائي الذي يستخدم في التعبير عن الفترات الزمنية المحددة، (عيد الميلاد، الأعياد الوطنية، الأيام العالمية...)، ثم

(5) كاستون باشلار (88)، **جدلية الزمن** – ترجمة خليل أحمد خليل، ط 2، ص 15.

(6) مبدأ يقوم على ضرورة التمثيل للسمات الصورية المبنية على واجهتي الصوت والدلالة،في محاولة للبحث عن اشتقاقات قابلة للتأويل .

(7) للتعرف على حدود التمايز بينهما يرجى الاطلاع على عمل محمد الملاخ (2010)، **الزمن في اللغة العربية**، منشورات الاختلاف، ص370 .

(8) محمد غاليم (2002)، ص، 175.

البعد الثلاثي الذي نعبر من خلاله إلى الفترات الزمنية من حيث الطول أو القصر، (الامتداد الزمني)، وهو الأمر الذي نوضحه في الجدول التالي:

الأبعاد	الأمثلة	النقطة الزمنية المرجعية
البعد الصفري	– في هذه اللحظة	(الآن)
ثنائي الأبعاد	– في عيد ميلادي	(22 أكتوبر 1979)
ثلاثي الأبعاد	– في غضون شهر	(الامتداد عبر فترات زمنية قد تطول أو تقصر)

شكل 1: نموذج للأبعاد الزمنية في العربية

الجدير بالملاحظة أن هذه الأبعاد المرتبطة بالفضاء الزمني، بالتأكيد، لا يتم انتقاؤها عشوائيًّا داخل جميع اللغات، انطلاقًا من فرضية أن هذه التحديدات ربما تكون قد شكلت أو تأسست من منطلق السيرورة التاريخية للغة[9]، هو الأمر الذي يعكس أن جميع اللغات قد تتباين في التعبير عن أبعادها الزمنية بالطريقة التي يتيحها لها نسقها اللغويّ، من جهة، والإمكانات الإدراكية التي تزودها لمستعمليها في عملية حسابها، من جهة أخرى، لتشكل بذلك نمطها الخاص في التعبير عنها. إذًا فهي تخرق القاعدة لكنها لا تشكل الاستثناء. هذا التباين يعكس أن جميع اللغات تبحث عن وسائل تنظم من خلالها هذه الأبعاد وفق المستلزمات الإدراكية المبنية على نظام قياس إدراكي، نوضحه من خلال البنى التالية:

(4) – أ – انتهت المقابلة في هذه اللحظة بالذات.

ب – تحتفل المرأة بعيدها في 8 مارس من كل سنة.

ج – سأسافر إلى باريس في مطلع السنة المقبلة.

(9) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE across Languages***. Baumgarten, Nicole/Böttger, Claudia/Motz, Markus/Probst, Julia, (eds.) Hamburg, p (27).

إذا كانت هذه البنى تتقاطع في كونها تحمل إشارات زمنية أكثر منها فضائية، فهي تُفسَّر من منطلق أن ما هو فضائيّ لا بد وأن ينسجم مع متطلبات زمنية معينة، فهذه المواضعات الزمنية تعمل على حصر الزمن في نقط محددة، تؤشر على إمكان صياغة قراءة منطقية محكومة ب"المدى الزمنيّ المكتمل" (Perfect time span) كما هو مؤشر عليه في (4ب)، أو ب" فاصل زمنيّ فرعيّ" (Subintervel propertie) كما هو مبين في (4ج)، أو بالمدى الزمني الممتد (4أ) الذي يحكم التأويل المنطقيّ العام للسياق الوارد في (4).

لذلك يتم الربط بينها لرسم أبعاد محوسبة بدقة، تعمل على تفسير النسق الزمنيّ للغة العربية. مبدئيًّا، هناك ثلاثة أبعاد تعبّر عنها الجمل الواردة في (4)، هي الأبعاد التي تعمل على تفسير البنية الواردة في (4أ) كونها تقتضي قراءة رأسية توازي بين الذات، باعتبارها نقطة زمنية إحالية، وبين حدث نهاية المقابلة أفقيًّا. هو المعنى الذي يوضحه الرسم التالي:

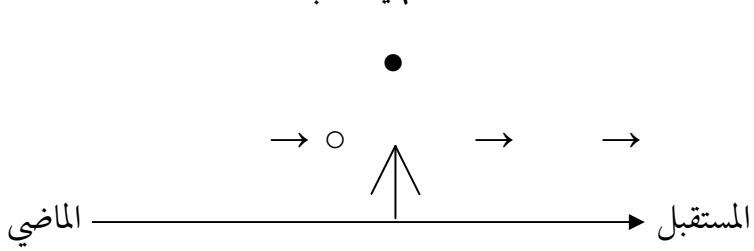

شكل 2: رسم توضيحي لعلاقة التوازي بين الذات و الحدث

فالتوازي القائم بين الذات والحدث هو الذي يجعل من قراءة المثال مؤولة على البعد الصفريّ؛ أي أنهما يتقاطعان داخل فضاء زمني واحد ، على الرغم من وجود ما ينفي أن تكون هذه العلاقة مؤشرة على بعد من الأبعاد[10]. هو الأمر

(10) Haspelmath, M (1997) , ***From Space To Time***, LINCOM EUROPA, München, Newcastle, p (22).

الذي نجده مخالفًا عندما ننظر إلى البنية الواردة في (4ب) التي تؤشر على لحظة زمنية محددة، لكنها تتمايز عن غيرها لكونها تتموقع على بعد مسافة زمنية مضبوطة. الشيء الذي يفسر أن الذات عندما تؤشر زمنيًّا على ذلك فإنها تستدعي، إدراكيًّا، عملية حسابية نقيس من خلالها الفترة فتكون الحصيلة بُعدين، بُعد اللحظة التي تتموقع فيها الذات، وبُعد اللحظة التي من المفترض أن تقع (المستقبل) ، أو أن تكون قد وقعت (الماضي)[11].

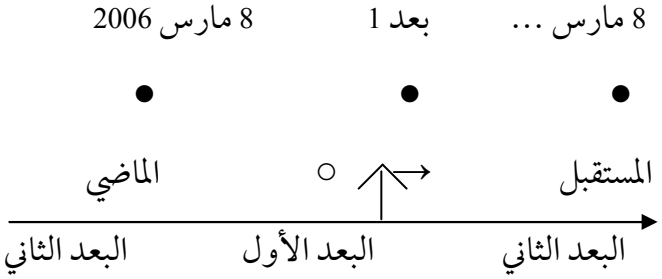

الشكل3:رسم توضيحي للبعد الثنائي في العربية

تقود القراءة التي تمنح قوة إجرائية في عملية تحديد الأبعاد الزمنية في العربية نحو بناء استيعاب واضح بكيفية الربط بين الحركة والفضاء، هذا الربط الذي ساهم في اختيار الدوافع التي تقود نحو منسقة الإطار الزمني[12] مع القبض على معالم تُمكننا من معالجته. فالشكل (3) يوضح أن الذات تُقرأ فضائيًّا

(11) هناك مجموعة من المسوغات التي تعمل على خلق نوع من التوافق أو التوازي بين العبارات الزمنية والفضائية، خصوصًا عندما نريد أن نعبر عن دلالة الامتداد (امتدت المقابلة إلى الأشواط الإضافية) (امتد الطريق السيار حتى أكادير)، فإذا كان السياق الأول يحصر البعد الزمني في الربط بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الزمني الممتد إلى الأشواط الإضافية، فان السياق الثاني يخصص مسارًا فضائيًّا يربط هو الآخر بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الممتد حتى أكادير، ومن ثمة خلق نوع من التوافق بينهما، إلا أن الأمر لا يعني دائما ذلك بالنظر إلى أن طبيعة الأبعاد التي تكون كل واحد منهما، فنحن لا نتصور الفضاء باعتباره خطًا واحدًا، أما الأزمنة فنتصورها سيرورة منظمة في خط تسلسلي يخترقنا ونخترقه.

(12) Haspelmath,M (1997), ***From Space To Time,*** p. 22.

كونها تشكل بعدًا أوليًّا، لأنها تمثل منطلقًا إحاليًّا مركزيًّا، أما البعد الثاني فتؤسسه النقطة الزمنية (8 مارس) الذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وهي نقطة يمكن أن تقع على المحورين الأمامي أو الخلفي لأنهما مبنيان على فعل السيرورة القادم من (الماضي) نحو (المستقبل) بناء على نسق الامتداد، لكن الشيء المثير للجدل هنا يتحدد في أن (8 مارس) تشكل بُعدًا إحاليًّا رغم تموقعها في أزمنة لا توازي تموقع الذات، الشيء الذي يجعلنا نؤول النسق كونه ثنائي الأبعاد.

أما في البنية (4ب)، فالأكيد أننا نستشعر تغيرًا في عملية الإحالة، بالنظر إلى عدم وضع تاريخ محدد ومضبوط يتم فيه حدث السفر، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحًا على أي لحظة من اللحظات التي تربط بين الذات وبين حدث السفر من جهة، وبين الذات واللحظة الزمنية التي سيتم فيها هذا الحدث من جهة أخرى، بمعنى آخر، ستكون الذات والحدث واللحظة هنا أبعادًا مؤسسة على التنبؤ والافتراض الذي يوجه المسار الزمني نحو الأمام، فالاختلاف بين هذه البنية والبنى الأخرى (4أ) (4ب) كونها تموقع اللحظة والحدث في الأمام، لكنها تتقاطع مع (4ب) في إمكانية البعد الثنائي أن يموقع إحالته الزمنية في الأمام، لتوضيح ذلك نتأمل الشكل التالي:

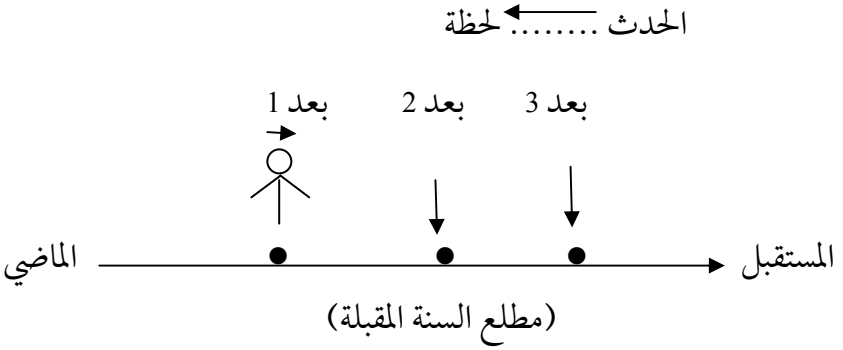

الشكل4: رسم توضيحي للبعد الثالث في اللغة العربية

ما يجعل القراءة مبنية تحديدًا على ثلاثة أبعاد، يُفسر من منطلق أن الذات تؤشر إلى لحظة زمنية أمامية مؤطرة، مرجعيًّا، بحدث مفترض، هذا الحدث الذي يمكن أن يقع في أي نقطة من النقط التي تربط بين البعدين الثاني والثالث[13].

جدير بالذكر أن اللغة العربية عندما تستلزم هذه الأبعاد، فإنها تفترض في ذلك تحقيقًا زمنيًّا متباينًا، يوصف بعدم التجانس من حيث أبعاده، وبالارتباط من حيث السيرورة التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ممّا يفسّر أن اللحظة الزمنية تستعير بعدًا صفريًّا في التعبير عن الحاضر، باعتباره نقطة زمنية آنية، أما المدة فيتم وصفها من منطلق بعدين تستعير من خلالها الطول أو القصر، سواء تموقعت في الأمام أو في الخلف بناء على المدى الزمنيّ للحدث الذي يعمل على نقل الحدث من الماضي إلى المستقبل و يمتد به. إضافة إلى ذلك، نصادف أن اللغة العربية تستعير في التعبير عن الفترة الزمنية ثلاثة أبعاد ترتبط بالامتداد إذا كان التركيز على مبدإ الاستمرار، أو "الفترة" إذا كان التركيز على مدتها، كما هو الحال عندما نتكلم عن عمل مشترك جمع بين اثنين لمدة سبع سنوات مثلاً، فهي فترة زمنية مؤطرة من حيث المدة التي يستغرقها العمل المشترك، وبالتالي فإنها تعمل على تخصيص حيز زمني أو مساحة زمنية يطبعها الامتداد[14].

2.1 – طرق بناء الإحالة الزمنية.

إذا كانت بعض الأدبيات اللسانية قد تحدثت عن الإحالة الزمنية من جوانب مختلفة توزعت بين مقاربات تقليدية قادها نحويون عرب قدامى (الزمخشري في المفصل، ابن يعيش في شرح المفصل، سيبويه في الكتاب)، أو

(13) إن هذا التحليل يتناقض مع بعض الطروحات المقترحة من طرف العديد من الفلاسفة الذين تصوروا أن العالم يمكن أن يُقسم زمنيًّا إلى أربعة أبعاد، منطلقين في ذلك من اعتقاد أن الفترة الزمنية قد تشكل بعدًا مستقلاً، ووفقا لهذا التصور فإنه تم تقسيم أجزاء المكان والفضاء إلى أربعة أبعاد مبنية على السيرورة.

(14) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages., p 228.

أخرى حديثة قادها مجموعة من اللسانين أمثال (تمام حسان ، الفاسي الفهري، كمري...) هي المقاربات التي توزعت بين ما هو دلاليّ، تركيبيّ، منطقيّ، وتداوليّ.. التي حاول عبد المجيد جحفة أن يلخصها في ثلاث فرضيات، مؤسسًا إيّاها على أعمال كل من "داوتي" (86) (Dowty)، و"فاندلر" (67) (Vandler) [15]، إذ يرتبط بعضها بجانب اعتبار الزمن اللغويّ قرينة إحالية، مثله في ذلك مثل باقي المقولات التصورية الأخرى كالشخص والفضاء. ويرتبط بعضها أيضا بالمؤشرات العائدية أو الإشارية التي تضبطها (الإحالة) مثلها في ذلك مثل المؤشرات الإحالية الأخرى كالضمائر وأسماء الإشارة. وقد يرتبط جزء منها أيضا بمشكل الترتيب الزمنيّ للطبقات الجيهية التي نؤول من خلالها الأفعال والجمل. قد بنى "ريشنباخ" (47) الإحالة على مبدأ القرينة المتبناة في الاعتبار الأول، مطورًا إياها لكونها لا تعتمد على نقطة ارتكاز واحدة، وإنما أسس ذلك على ثلاث نقط: زمن الإحالة وزمن التلفظ والحدث. وهذا الأمر الذي قدم حوله "جحفة"(2000) مجموعة ملاحظات نجملها في اعتباره أن هذه البنيات الثلاثة تؤدي المعنى نفسه، خصوصًا عندما نعي أن التراكيب تبني علاقتها الزمنية فيما بينها، فكيف يمكن لهذا النسق الثلاثي أن يتجاوز حدود الجملة[16] ؟ هو سؤال نجد إجابة عنه عند " كمري" (81) الذي عمد إلى صياغة مجموعة انتقادات أوردها "جحفة"(2000) لنسق "ريشنباخ" على الشكل التالي:

أن علاقة السبق التي أوردها "ريشنباخ" ينبغي أن يتم تكييفها مع كل اللغات، من منطلق ضرورة التمييز بين درجات التباعد بين الماضي والمستقبل، كما أن هناك مجموعة من اللغات التي تتألف من أزمنة نسبية، فنجدها تربط بين الإحالة والحدث، ولا يتم الربط بينها بزمن التلفظ، فالعلاقة بين الإحالة والتلفظ ليست ضرورية في تحديد الأشكال الزمنية[17].

(15) للمزيد من الاطلاع على هذه الفرضيات انظر : جحفة (2000) ،ص، 20.

(16) أنظر جحفة (2000)، ص، 39.

(17) أنظر جحفة (2000)، ص، 40.

إذا كانت كل هذه الملاحظات والانتقادات التي أبداها كل من "جحفة" و"كمري" تستدعي الكثير من المعالجة والتدقيق، فإنها تعطينا الضوء بإمكانية فرز معطيات جديدة تعود نحو تشكيل نسق جديد تُبنى من خلاله الإحالة الزمنية، هذا النسق الذي ينطلق من إمكانية وضع طرق جديدة نضبط من خلالها سلوكاتنا التي تساهم في تأويل معطياتنا الزمنية، بل إن هذه السلوكات هي التي تكون حاسمة في بناء الإحالة والتأكيد عليها، إذ تمنحنا إمكانية وضع العديد من التنبؤات نفترض من خلالها وجود طريقتين أساسيتين في بنائها، طريقة أولى تنظر إلى الإحالة من منطلق تحرك الذات عبر الزمن، والثانية تنظر للأمر من منطلق تحرك الزمن وتموقع الذات على نقطة محددة، مرتكزين في ذلك على العمل الذي قدمه "ايفانز" (2004)، الذي حاول أن يؤسس للإحالة بناء على هاتين النقطتين، وقد سبقه في ذلك عدد من الباحثين أمثال:" كلارك " (73)، و"لايكوف وجونسون" (80)، "لايكوف" (93)، الذين حاولوا، أيضا، أن يعالجوا مشكل الإحالة الزمنية معتمدين في ذلك على هذين النموذجين (نموذج تحرك الذات، ونموذج تحرك الزمن)، وكل إحالة لا يمكن أن تخرج عن هذين الإطارين، بل إن كلّ إحالة تستند، في تأويلها على مركزية الذات وسيرورة الزمن، لذلك كانت هناك ضرورة تدعو إلى ضبط هذه المعطيات ضبطًا يُحيلنا مباشرة على فهم الإطار المرجعي المرتكِز على نماذج معرفية ذاتية ونماذج معرفية زمنية.

1.2.1 – الإحالة المبنية على نموذج تحرك الذات.

يرتكز هذا النموذج الإحالي على الذات باعتبارها مركزًا إحاليًّا رئيسيًّا، ونقطة مرجعية في بنائها، لذلك نجد أن النماذج المعرفية التي تختص بهذا نوع من الإحالة تُموقع الذات باعتبارها تؤشر على "الآن" بالنظر إلى الأزمنة الأخرى المتعلقة بالماضي، الحاضر والمستقبل، من حيث ارتباطهم جميعًا بالحيز أو المكان. وهذا ما يجعل تموقع المستقبل يكون أمام الذات، لأنه مبني على أساس وضع التنبؤات الزمنية المفترضة وغير المحققة، أما الحاضر فيتم التأشير عليه كونه نقطة

التقاء بين الذات واللحظة الزمنية بناءً على مبدإ المشاركة التي تجمع بينها. أما الماضي فإنه يتموقع خلف الذات، لأنه يبنى أساسًا على أحداث سبق وقوعها، وينظر إليها كونها عبارة عن تحققات مُخزنة يتم تذكرها من منطلق فرز العديد من الأحداث المؤطرة زمنيا ضمن سياق سبق معايشته. وهذا ما يفسر كوننا عادة ما نفكر ونتحدث عن هذه المفاهيم الزمنية مثل الحاضر والمستقبل والماضي من حيث علاقة الذات بالمواقع والأمكنة المادية المؤطرة داخلها، إذ نعمل على تحديد الإحالة بناء على رؤية الذات المتطلعة نحو الأمام تعيش اللحظة وتنظر إلى ما سيقع مستقبلا بكثير من الافتراض، في حين تكون نظرتها إلى الماضي نظرة تذكرية مخزنة تحت وسيط الحدث. وهو الأمر الذي توضحه الأمثلة التالية:

(8) – **الحاضر**

أ- من وجهة نظري الآنية، يبدو لي وضع المرأة أحسن.

(9) – **المستقبل**

أ- أعربت له عن مستقبل مشرق ينتظر وضعية المرأة.

ب- تنبّأت لهن بمستقبل زاهر.

(10) – **الماضي**

أ- يكمن ماضي المرأة المؤلم وراءها.

تعدّ الذات من المعايير الأساسية التي نستند عليها في بناء الإحالة الزمنية، فإذا أردنا أن نتعرف على الماضي أو المستقبل أو الماضي، وجب أن نطرح السؤال: أين تتموقع هذه الأزمنة بالنظر إلى الذات؟ وكيف لها أن تلتقي عند نقطة مركزية واحدة ؟ فندرك أن البنى (8-9-10) تحيل على أزمنة مختلفة.

يُفسّر الأمر من حيث أن الذات تجعلنا نعي أننا أمام الحاضر في (8) إذا تم الجمع بين الذات واللحظة "الآن"، وبين الحدث على نقطة واحدة، وهي نقطة مرجعية إحالية أسست، بالتأكيد، الحاضر، أما في (9) فإننا نقرأ في المستقبل الكثير

من الفرضيات والتنبؤات التي لن يصح تصديقها أو وقوعها إلا عندما تلتقي عند نقطة مرجعية مشتركة، وهو الأمر الذي يقودنا إلى افتراض وجودها أمام الذات، لأن نقطة الالتقاء المفترضة لم تتحقق بعد بين الذات والحدث والآن (الحاضر) ، في حين نجد أن الماضي في (10) يبدو واضحًا كون الذات تعبر عن حدث الألم كونه يتموقع وراءها، للكشف عن ذلك وجب أن تربط الذات اتصالها بالماضي لكي تُقرّ بذلك؛ أي وجب أن تعود بالذاكرة إلى الوراء لكي تجعل من حدث الألم ماضيًا يتموقع وراءها.

تستند كل هذه الأزمنة المختلفة على الذات باعتبارها تؤسس للعلاقة الجامعة بينها من خلال التأشير على مسوغات تحديدها، هذا التحديد الذي يُقيد الإحالة ويجعلها تشكل حلقة اتصالية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، بالنظر أيضا إلى أن الذات تتموقع على خط زمني تسلسلي تأخذ مكانًا ضمنه، وبالتالي إمكانية رصدها واعتبارها (الذات)، ثابتة والزمن يتحرك نحوها تم يمضي خلفها.

2.2.1 – الإحالة المبنية على نموذج تحرك الزمن.

إذا كانت الإحالة الأولى مبنية تحديدًا على الذات وتعتبرها مركزًا في بنائها ونقطة مرجعية تستند عليها في تحديد طبيعة الزمن المشار إليه، فإن النموذج المعرفي الثاني الذي تبنى من خلاله الإحالة يركز كل اهتمامه على نقطة إحالية/ مرجعية أخرى هي الزمن، ولتحديد التمايز بينها وجب أن نشير في البداية أن الأمر يتعلق، تحديدًا، بخطوات إجرائية تفصل الإحالة الأولى عن الثانية من حيث الاعتماد على وسيط معرفي متمثل في الحركة. فإذا كانت الإحالة الأولى تنظر إلى الذات بأنها كيان ثابت متميز بالاستقرار، فإن الإحالة الثانية تنظر إلى الأمر من زاوية مخالفة، إذ يتم تحديدها من منطلق أن الزمن ثابت والذات تتحرك عبره. هو الأمر الذي نلمسه من خلال البنى التالية: